

أثر البنوك الخارجية على أنشطة البنوك المحلية الفلسطينية
The Effect of foreign Banks upon the Activities of Palestinian National Banks

طارق الحاج*، غسان دعاس**

*قسم العلوم المالية والمصرفية، **قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

بريد إلكتروني: tareqalhaj@yahoo.com ، gdaas@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٣/٢/٤)، تاريخ القبول: (٢٠٠٤/٢/١٧)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على اثر البنوك الخارجية على أنشطة البنوك المحلية الفلسطينية في ستة مجالات إلى جانب معرفة الفروق في درجة التأثير بين هذه المجالات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وزعت ٥٠ استبانة على فروع البنوك المحلية والخارجية وتم تحليل المعاد منها والبالغة ٤٨ استبانة إحصائياً باستخدام تحليل التباين المتعدد المتغيرات للقياسات المتكررة (Repeat MANOVA) وكانت النتيجة أن أعلى متوسط كان على زيادة الوعي المصرفي، في حين كان اقل متوسط في دعم سلطة النقد الفلسطينية للبنوك المحلية. وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن ترفع من قدرة البنوك المحلية الفلسطينية في مواجهة منافسة البنوك الخارجية.

Abstract

The main aim of the research is to investigate the effect of foreign banks upon the Palestinian national banks through six dimensions, besides, investigating the differences through these dimensions. To do so, 50 questionnaires were distributed through branches of national and foreign banks, 48 questionnaires were analyzed using (Repeat MANOVA). The result of analysis emphasize the high mean the increasing of banking awareness, where as the least mean the support of Palestinian Monetary Authority for the Palestinian national banks. Upon that it will be recommended of some points that will help Palestinian national banks to be competitive against the foreign ones.

مقدمة البحث

تعرف البنوك التجارية، بأنها مؤسسات تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، بهدف أساسي، هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة (Hempel & simonson, 1994)، وعرفها (إبراهيم،

والحمداني، ١٩٩٠) على أنها مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وغالبا ما تكون النقود هذه نقود ودائع، تهدف إلى توفير مصادر التمويل للمشروعات والأفراد، وبالتالي رفق النشاط الاقتصادي الوطني ومشاريع التنمية المختلفة، كما وتهدف إلى التشجيع على الادخار وبالتالي الاستثمار، وأيضا تأمين احتياجات الأفراد في المناسبات المختلفة في حياتهم، وتسهيل عملية انتقال النقود والتعامل بها لمختلف الأعمال التجارية.

تسعى البنوك دائما إلى الإفادة من المتغيرات ذات الطبيعة المصرفية التي تمنحها فرصاً جديدة لفتح فروع لها في الخارج لتعظيم الأرباح، هذا المناخ وقد أصبح سانحا في فلسطين مع بداية العام ١٩٩٤، أدى إلى تأسيس بنوك وطنية، وحدا بنوك خارجية، إلى فتح فروع لها في مناطق الضفة الغربية وغزة، لتعكس بذلك عناصر قوتها الناجمة عن كفاءة الإدارة المصرفية ضمن إطار الرؤية التكاملية لإدارة مجمل الأنشطة المصرفية. وقد بلغ عدد البنوك المحلية تسعة بنوك ويتبعها اثنان وخمسون فرعا تقريبا، أما البنوك الخارجية فقد بلغ عددها ثلاثة عشر بنكا وقد بلغ عدد الفروع التابعة لها ثمانية وستين فرعا.

جاء هذا نتيجة التغيرات الجوهرية التي أحدثتها سلطة النقد الفلسطينية على هيكل النظام المصرفي الفلسطيني، فقامت بوضع أسس لتنظيم عمل البنوك القائمة، وتأسيس بنوك جديدة. كما ونظمت عملية الإقراض والاقتراض، والتحويلات المصرفية إلى الخارج، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، ونسبة الإقراض من الودائع. وقد بلغت التسهيلات الائتمانية نهاية العام ٢٠٠٠ (٧١٨ مليون) دولار، في حين بلغت الاستثمارات المباشرة من البنوك في الشركات الوطنية حوالي ٧٠ مليون دولار، والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة ٤٢٣ مليون دولار. كما بلغ حجم الودائع لدى هذه البنوك ٢،٢٣٧ مليار دولار، مما عكس الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني وحرية التعامل بمختلف أنواع العملات. وقد بلغت نسبة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة للودائع ٥١% وتوزعت على مختلف محافظات فلسطين كما يبين ذلك الجدول التالي:

توزيع التسهيلات الائتمانية والودائع بين المحافظات

مليون دولار	% من إجمالي التسهيلات	% من إجمالي الودائع
٤٩٧	٦٩	
٢٢١	٣١	
١.٦٧٩		٧٥
٥٥٧		٢٥

المصدر: نشرات سلطة النقد الفلسطينية ١٠/١/٢٠٠١

وبالنظر إلى العملات المتداولة فقد شكل الدولار الأمريكي ٦٠.٤% من مجموع التسهيلات، وشكل الشيكل الإسرائيلي ما نسبته ٢٢.٢% وشكل الدينار الأردني ١٦.٣%.

ومن الملاحظ أن حجم التوظيفات في الخارج (الأردن، ومصر) للبنوك الخارجية والبنوك الوطنية كانت عالية، إذ بلغ حجمها من قبل البنوك الأردنية العاملة في فلسطين ٦٣.٨٨%، ومن قبل البنوك المصرية والأجنبية ٢٩.٤٨%، ومن قبل البنوك الفلسطينية ٤٩.٩٠% (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠١).

أهمية الدراسة وأهدافها

أهمية البحث

تتطلب المرحلة الجديدة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، أن تعمل المصارف الفلسطينية بدرجة عالية من الكفاءة، حتى تتمكن من التفاعل مع متطلبات هذه المرحلة، التي تحمل في طياتها عددا من التحديات، وبالقدر الذي تكون عليه درجة استعداد القطاع المصرفي قوية، فإن الاستفادة من الثمرات المتوقعة للمرحلة القادمة ستكون أكثر. وهذا بدوره يتطلب زيادة كفاءة البنوك المحلية الفلسطينية من أجل زيادة دورها في شتى المجالات التنموية، وتقديم التمويل الضروري للمشاريع الوطنية، كما أن المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق المصرفي وامتداد أنشطة البنوك وتفرعها خارج حدود موطنها الأصلي، خاصة في ظل المعطيات الجديدة، سيتوجب من البنوك الفلسطينية أن تطور مقدراتها التنافسية، وذلك كي تحافظ على حصتها في السوق المصرفي من جهة، ولكي تحصل على حصة معقولة من الخدمات المصرفية التي تحتاجها المشاريع من الجهة الأخرى. ولكي تكون البنوك المحلية قادرة على مواجهة هذه التحديات، عليها أن تتعامل معها بقدر عالٍ من الجدية، وفي هذا الإطار تأتي أهمية هذا البحث، ليبين القضايا التي يجب على القطاع المصرفي الفلسطيني فعلها، وذلك بهدف التعرف على:

١. أثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية من حيث
 - أ. الوعي المصرفي.
 - ب. تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك المحلية
 - ج. الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية
 - د. المنافسة
 - هـ. راس المال
 - و. دعم سلطة النقد الفلسطينية للبنوك المحلية
٢. الفروق في درجة التأثير بين المجالات المختلفة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين

١. ما اثر البنوك الخارجية على أنشطة البنوك المحلية الفلسطينية من حيث:
 - أ. الوعي المصرفي
 - ب. تنوع الخدمات المصرفية
 - ج. الكفاءة المصرفية
 - د. المنافسة
 - هـ. راس المال
 - و. دعم سلطة النقد الفلسطينية
٢. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في اثر البنوك الخارجية على أنشطة البنوك المحلية الفلسطينية؟

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في قطاع البنوك المحلية الفلسطينية والبنوك الخارجية العاملة في فلسطين والتي يقدر عددها بتسعة بنوك وطنية، وثلاثة عشر بنكا أجنبية، موزعة على جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

عينة الدراسة

اقتصرت عينة الدراسة على البنوك المحلية الفلسطينية والبنوك الخارجية العاملة في الضفة الغربية، وتم استبعاد فروع البنوك المتواجدة في القطاع لصعوبة الاتصال والوصول إليها. وقد تم توزيع ٥٠ استبانة على عينة عشوائية من مدراء ونواب مدراء جميع فروع البنوك في الضفة الغربية أعيد منها ٤٨ استبانة.

أداة الدراسة

تم إعداد أداة الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات المشابهة في الموضوع مثل دراسة (غرايبة وأبو عاقولة، ١٩٩٥) وتم إعداد أداة البحث لكي تشتمل على (١٨) فقرة تعكس واقع اثر البنوك الخارجية على أنشطة البنوك المحلية الفلسطينية موزعة على ستة مجالات بواقع ثلاث فقرات لكل مجال، وهذه المجالات هي:

- أ. الوعي المصرفي.
- ب. تنوع الخدمات المصرفية.
- ج. الكفاءة المصرفية.
- د. المنافسة.
- هـ. راس المال.
- و. دعم سلطة النقد الفلسطينية.

وتم استخدام سلم الاستجابة الخماسي بطريقة ليكرت (من ٥ - ١) وكما يلي:

- موافق بشدة ٥ درجات
- موافق ٤ درجات
- محايد ٣ درجات
- معارض ٢ درجة
- معارض بشدة ١ درجة

ولتفسير النتائج تم اعتماد النسب المئوية التالية:

- درجة تأثير عالية جدا ٨٠% فأكثر.
- درجة تأثير عالية ٧٠% - ٧٩.٩%.
- درجة تأثير متوسطة ٦٠% - ٦٩.٩%.
- درجة تأثير منخفضة ٥٠% - ٥٩.٩%.
- درجة تأثير منخفضة جداً ٥٠%.

صدق الأداة وثباتها

استندت الأداة المستخدمة على تلك التي طورها (غرايبي، وأبو عاقولة، ١٩٩٥) لذلك فإنها تعتبر صادقة. وللتأكد من ثبات الأداة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا حيث وصل الثبات إلى ٩٠% وهو مرتفع ويغي غرض الدراسة، حيث يعتبر معامل ألفا مقبولاً إذا زاد عن ٦٠% (Sekaran, 1984).

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم البنوك الخارجية

نظراً للتحرر والانفتاح بين الدول وما نجم عنها من إزالة للقيود وتحرر السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية، قامت البنوك بفتح فروع لها خارج حدودها الجغرافية. وهذه ينظر لها من وجهة نظر الدولة المضيفة بأنها بنوك خارجية. وفي فلسطين تقسم البنوك الخارجية إلى بنوك عربية وبنوك أجنبية.

مزايا البنوك الخارجية

يرى البعض أن للبنوك الخارجية مجموعة من المزايا، فدخل منافسين جدد يحفز البنوك على ممارسة العديد من النشاطات المصرفية غير التقليدية، كما يحفزها على ابتكار خدمات مصرفية وأدوات مالية واستثمارية

جديدة لتقدمها للعملاء الذين أصبحوا أكثر وعياً وثقافة ومتطلباتهم أكثر تعقيداً، وأصبح الابتكار في هذا المجال من الأساليب التنافسية الهامة ووسيلة فعالة لزيادة الربحية. كما يؤثر على زيادة كفاءة وسرعة أعمال هذه البنوك من خلال استخدامها للتطور التكنولوجي وتمكينها من خدمة عدد أكبر من العملاء بشكل أسرع وأقل تكلفة. ويرى (Jepuier & Yao, 1989) أن البنوك الخارجية تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، من خلال ما تجلبه من خبرات مصرفية إلى البلد المضيف. وقد تساهم البنوك الخارجية في تطوير السوق المالي.

المخاطر التي تتعرض لها البنوك الخارجية

هناك نوعان من المخاطر التي تتعرض لها البنوك (الحناوي، وعبد السلام، ٢٠٠٠)

١. المخاطر الخاصة، وهي تلك التي يمكن تجنبها بالتنوع.
٢. المخاطر العامة، وهي تلك التي لا يمكن تجنبها من خلال التنوع.

ومن هذه المخاطر

١. مخاطر الائتمان: ويرتبط هذا النوع من المخاطر بنوعية الأصول واحتمالات عدم السداد.
٢. مخاطر السيولة: تعني عدم مقابلة متطلبات السيولة ودفع الالتزامات في وقتها.
٣. مخاطر معدل الفائدة: وتعني حساسية التدفقات النقدية للتغير في معدلات الفائدة.
٤. مخاطر العمليات: وتعني مدى الكفاءة في قياس تكلفة نشاط البنك.
٥. مخاطر الإفلاس: إن البنك لا يمكنه البقاء أو الاستمرار عندما تصل القيمة السوقية للأصول إلى قيمة أقل من القيمة السوقية للخصوم .

إلى جانب هذه المخاطر يوجد مخاطر أخرى قد تتعرض لها البنوك، خاصة العاملة في الخارج، ومنها:

١. المخاطر السياسية: والتي قد تؤدي إلى تأميم المصارف أو مصادرة أموالها.
٢. المخاطر الاقتصادية: والتي تتعلق بالآزمات الاقتصادية، وتغير قيمة النقود.
٣. المخاطر القانونية: والمتعلقة بالتشريعات والتعليمات المصرفية التي تصدرها البنوك المركزية والمتعلقة مثلًا بالتحويلات، فقد تفرض الدولة معوقات على تحويل العملات إلى الخارج (Eales, 1995)، وحجم الودائع، وجم الائتمان ... الخ .

الدراسات السابقة

إن الدراسات حول أثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية غير متوفرة، لذا نذكر الدراسات المشابهة التي قام بها

١. (الدويك، ١٩٩٦) عن الجهاز المصرفي الأردني، وتناول أداء البنوك الأردنية في ظل التغيرات الإقليمية، وما يشهده قطاع البنوك من متغيرات متسارعة منها:
 - أ. عولمة الأسواق المالية وحرية تبادل الخدمات المالية والمصرفية، وقد أدى ذلك إلى دخول منافسين جدد، وقيام البنوك بممارسة نشاطات غير تقليدية، والانتشار السريع للبنوك الدولية في عدة أسواق دولية .
 - ب. التطور المصرفي الدولي وظهور خدمات وأدوات مالية جديدة. فأصبحت البنوك تتنافس فيما بينها على ابتكار الخدمات الجديدة، وزيادة كفاءة أعمالها.
- وأوصى بضرورة تقوية رؤوس أموال البنوك من أجل رفع معدل كفاية رأس المال، واعتماد التخطيط الاستراتيجي كمركز أساسي في عملها، والاستمرار في التطوير الإداري والتحديث المستمر في تدريب وتطوير كفاءة العناصر البشرية في الجهاز المصرفي وحسن اختيار الموظفين، ومواكبة التكنولوجيا المصرفية لتدعيم قدراتها التنافسية.
٢. وقام (عبادي، ١٩٩٦) بدراسة حول خدمات التسليف في البنوك التجارية في فلسطين، وذلك من خلال توزيع استبانة على المصارف التجارية في فلسطين وعلى رجال الأعمال، إلى جانب المقابلات الشخصية التي قام بها، بغرض التعرف على مشاكل خدمات التسليف في المصارف في فلسطين، وعلى ضوء النتائج التي توصل إليها، أوصى بضرورة تطوير سوق الودائع ما بين البنوك بدلا من تحويل الودائع للخارج، وان تطور المصارف الفلسطينية من أدائها كي تنافس البنوك الوافدة.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه:

ما اثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية من حيث:

١. الوعي المصرفي
٢. تنوع الخدمات المصرفية
٣. الكفاءة المصرفية
٤. المنافسة
٥. رأس المال
٦. دعم سلطة النقد الفلسطينية

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة من مجالات الاستبانة ونتائج الجداول (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦) تبين ذلك. والجدول (٧) يبين ترتيب المجالات والدرجة الكلية للمجال .

١. مجال الوعي المصرفي

جدول (١): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية في مجال الوعي المصرفي

الرقم	الفقرات	متوسط الإجابة	النسبة المئوية (%)	درجة التأثير
١.	ازدياد عدد ونسبة الجوائز التي تقدمها البنوك المحلية	٤.١	٨٢	عالية جدا
٢.	ازدياد عدد فروع البنوك المحلية	٤.٤٩	٨٩.٨	عالية جدا
٣.	زادت البنوك المحلية من استخدامها أساليب ترويجية مصرفية متنوعة	٣.٨١	٧٦.٢	عالية
الدرجة الكلية للمجال				عالية جدا
		٤.١٣	٨٢.٦	

يظهر من خلال الجدول رقم (١) أن درجة تأثير البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية لفقرات مجال الوعي المصرفي هي عالية جدا للفقرتين الأولى والثانية إذ بلغت النسب المئوية للاستجابة أكثر من (٨٠ %) وكانت عالية للفقرة الثالثة إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة عليها (٧٦.٢ %).

أما الدرجة الكلية للمجال فهي عالية جدا إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة (٨٢.٦ %) ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى معرفة البنوك المحلية الفلسطينية بالخبرة العالية التي تتمتع بها البنوك الخارجية، وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تستقطب العملاء أو تحافظ على ما لديها منهم إن هي بقيت تعمل بطريقتها التقليدية، لذا فإن عليها استخدام تسويق مصرفي أفضل وتوزيع فروعها في مناطق جغرافية مختلفة لتؤثر على الوعي المصرفي لأكبر قطاع من الجمهور.

٢. مجال تنوع الخدمات المصرفية

جدول (٢): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية في مجال تنوع الخدمات المصرفية

الرقم	الفقرات	متوسط الإيجابية	النسبة المئوية (%)	درجة التأثير
١.	استخدام المشتقات المالية	٣.٤٢	٦٨.٤	متوسطة
٢.	القيام بأعمال المصرف الحديثة	٣.٠٩	٦١.٨	متوسطة
٣.	منح القروض لجميع القطاعات	٣.٣١	٦٦.٢	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال		٣.٢٧	٦٥.٤	متوسطة

نلاحظ من الجدول رقم (٢) بان درجة اثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية لفقرات مجال تنوع الخدمات المصرفية كانت متوسطة في جميع الفقرات إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من ٦١.٨%، أما الدرجة الكلية للمجال فكانت متوسطة أيضاً إذ بلغت نسبتها المئوية ٦٥.٤%، ويعود السبب في هذا الانخفاض حسب رأي الباحث إلى اعتماد البنوك المحلية الفلسطينية على تقديم الخدمات البنكية التقليدية وهذا يتطابق مع دراسة حامد ١٩٩٨، ودراسة عبادي ١٩٩٧، كما أن حداثة البنوك المحلية الفلسطينية، وانخفاض رؤوس أموالها وكذلك انخفاض موجوداتها (إذ لا تشكل أكثر من ١٥% من الموجودات الكلية للبنوك العاملة في فلسطين)، حال دون قدرتها على القيام بأعمال المصرف الحديث أو منح قروض لجميع القطاعات.

٣. مجال الكفاءة المصرفية

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية في مجال الكفاءة المصرفية

الرقم	الفقرة	متوسط الإيجابية	النسبة المئوية (%)	درجة التأثير
١.	تحسين الأداء	٣.٥١	٧٠.٢	عالية
٢.	استخدام تكنولوجيا حديثة	٣.٥٢	٧٠.٤	عالية
٣.	تدريب الموظفين	٣.٦٢	٧٢.٤	عالية
الدرجة الكلية للمجال		٣.٥٥	٧١	عالية

نلاحظ من الجدول رقم (٣) ان درجة تأثير البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية لفقرات مجال الكفاءة المصرفية كانت عالية في جميع الفقرات، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من ٧٠%.

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فهي أيضا عالية، إذ بلغت النسبة المئوية للإجابة ٧١%، ويعود السبب في رأينا إلى أنه لا مجال أمام القائمين على البنوك المحلية الفلسطينية من خيار في ظل ازدياد عدد البنوك الخارجية، سوى زيادة الكفاءة المصرفية.

٤. مجال المنافسة

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية في مجال المنافسة

الرقم	الفقرات	متوسط الإجابة	النسبة المئوية (%)	درجة التأثير
١.	تجنب البنوك المحلية المنافسة المباشرة مع البنوك الخارجية	٣.٤٥	٦٩	متوسطة
٢.	تركيز البنوك المحلية لمنافستها في مناطق جديدة	٣.٦٤	٧٢.٨	عالية
٣.	تركيز البنوك المحلية منافستها في القطاعات المهملة	٣.٩٣	٧٨.٦	عالية
	الدرجة الكلية للمجال	٣.٦٧	٧٣.٤	عالية

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن درجة تأثير البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية لفقرات مجال المنافسة كانت عالية على الفقرتين الثانية والثالثة، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة أكثر من ٧٢.٨%، ولكنها كانت متوسطة على الفقرة الأولى، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة ٦٩%. وهي عالية بخصوص الدرجة الكلية للمجال إذ بلغت النسبة المئوية للإجابة ٧٣.٤%، وفي رأينا يعود السبب في ذلك إلى أن إدارات البنوك المحلية الفلسطينية قادرة على المنافسة، وأنها تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تركيزها على المناطق الجديدة والقطاعات المهملة. هذا مع ملاحظة أن البنوك المحلية الفلسطينية تكون حذرة في المنافسة من خلال تجنبها بشكل مباشر مع البنوك الخارجية.

٥. مجال راس المال

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية في مجال راس المال.

الرقم	الفقرات	متوسط الإجابة	النسبة المئوية (%)	درجة التأثير
١.	أدت البنوك الخارجية إلى جذب رؤوس أموال خارجية	٣.٣٧	٦٧.٤	متوسطة
٢.	أدت البنوك الخارجية إلى زيادة راس المال	٣.٦٩	٧٣.٨	عالية
٣.	أدت البنوك الخارجية إلى التوسع في راس المال	٣.٥٩	٧١.٨	عالية
	الدرجة الكلية للمجال	٣.٥٥	٧١	عالية

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أن درجة تأثير البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية لفقرات مجال راس المال كانت عالية على الفئتين الثانية والثالثة، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة أكثر من ٧١%، في حين كانت متوسطة للفئة الأولى، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة عليها ٦٧.٤%. أما بخصوص الدرجة الكلية للمجال فقد كانت عالية إذ بلغت نسبتها المئوية ٧١%. وفي رأينا فان هذا يعود إلى عدة أسباب أهمها ضعف رأسمال البنوك المحلية في مجابهة البنوك الخارجية وارتفاع القدرة المصرفية العالية للبنوك الخارجية في جذب رؤوس الأموال وكذلك قوة السمعة التاريخية لها.

٦. مجال التسهيلات المقدمة من قبل سلطة النقد الفلسطينية

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية في مجال التسهيلات المقدمة من سلطة النقد الفلسطينية

الرقم	الفقرات	متوسط الإيجابية	النسبة المئوية (%)	درجة التأثير
١.	أحقية البنوك المحلية في فتح فروع لها في المناطق الريفية	٤.٠٣	٨٠.٦	عالية جدا
٢.	الحد من انتشار البنوك الخارجية	٣.٤٩	٦٩.٨	متوسطة
٣.	تقديم تسهيلات أكبر للبنوك المحلية الفلسطينية	٢.٩٥	٥٩	منخفضة
الدرجة الكلية للمجال		٣.٤٩	٦٩.٨	متوسطة

نلاحظ من الجدول رقم (٦) أن درجة تأثير البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية لفقرات مجال التسهيلات المقدمة من قبل سلطة النقد الفلسطينية للبنوك المحلية هي عالية جدا على الفقرة الأولى، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة ٨٠%، في حين هي متوسطة للفقرة الثانية، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة ٦٩.٨%، ومنخفضة للفقرة الثالثة، إذ بلغت النسبة المئوية للاستجابة ٥٩%. أما الدرجة الكلية للمجال فقد بلغت ٦٩.٨% وهي درجة متوسطة. ويعود السبب في هذا الانخفاض حسب رأينا إلى التجربة التي خاضتها سلطة النقد الفلسطينية مع البنوك المحلية والخارجية وعزوف الأخيرة عن تقديم الائتمان المطلوب للنهوض بالاقتصاد الوطني وارتباطها بتعليمات البنوك المركزية لمراكزها الرئيسية في الخارج.

أما فيما يتعلق بترتيب المجالات نلاحظ من الجدول رقم (٧) بأن المجال الأول هو المجال الأكثر تأثراً، أما المجال الثاني فقد كان الأقل تأثراً.

جدول (٧): ترتيب المجالات والدرجة الكلية للتأثير

الترتيب	المجالات	متوسط الإيجابية	النسبة المئوية	درجة التأثير
الأول	المجال الأول	٤.١٣	٨٢.٦	عالية جدا
الخامس	المجال الثاني	٣.٢٧	٦٥.٤	متوسطة
الثالث	المجال الثالث	٣.٥٥	٧١	عالية
الثاني	المجال الرابع	٣.٦٧	٧٣.٤	عالية
الثالث	المجال الخامس	٣.٥٥	٧١	عالية
الرابع	المجال السادس	٣.٤٩	٦٩.٨	متوسطة
الدرجة الكلية		٣.٦١	٧٢.٢	عالية

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في اثر البنوك الخارجية على أنشطة البنوك المحلية الفلسطينية بين مجالات الاستبانة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين المتعدد القياسات المتكررة (MANOVA Repeated) حسب طريقة (Wilks` Lambda) ونتائج الجدول رقم (٨) تبين ذلك

جدول (٨): نتائج Wilks` Lambda لدلالة الفروق بين مجالات الاستبانة

قيمة ولكس لامبدا	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
٠.٢٢	٣١.٢٠	* ٠.٠٠٠١

نلاحظ من الجدول رقم (٨) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في اثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية بين مجالات الاستبانة.

ولتحديد أي من المجالات كانت الفروق دالة إحصائيا تم استخدام اختبار (Sid Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (Post - Hoc) ونتائج الجدول رقم (٩) تبين ذلك.

جدول (٩): نتائج اختبار Sidak للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للمجالات

المجالات	المتوسط	١	٢	٣	٤	٥	٦
١ الوعي المصرفي	٤.١٣	٠.٧٢	٠.٤٨	٠.٣٧	٠.٤٨	٠.٥٢	*
٢ تنوع الخدمات المصرفية	٣.٢٧	*	-	٠.٣٥	٠.٢١	٠.١٥	-
٣ الكفاءة المصرفية	٣.٥٥		٠.٢١	٠.١١	٠.٠٥	٠.٠٦	-
٤ المنافسة	٣.٦٧			٠.١١	٠.١٧	٠.٠٥	-
٥ رأس المال	٣.٥٥						

* دال عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

نلاحظ من الجدول رقم (٩) أن الفروق كانت دالة إحصائياً في اثر البنوك الخارجية على البنوك المحلية الفلسطينية بين المجالات:

١. الوعي المصرفي وجميع المجالات الأخرى لصالح مجال الوعي المصرفي.
 ٢. تنوع الخدمات المصرفية ومجال المنافسة المصرفية لصالح مجال المنافسة المصرفية.
- أما بخصوص المقارنات الثنائية الأخرى بين المجالات فلم تكن الفروق دالة إحصائياً، علماً بأن أكثر المجالات تأثراً هو مجال الوعي المصرفي

التوصيات

١. ضرورة اندماج البنوك المحلية الفلسطينية، كي تستطيع ممارسة أنشطة مصرفية متنوعة وتنافس البنوك الخارجية في كسب ثقة العملاء وجذب الودائع.
٢. ضرورة قيام البنوك المحلية بالأعمال المصرفية الشاملة، خاصة بان نتائج الدراسة أظهرت اعتماد البنوك المحلية الفلسطينية على الأعمال التقليدية.
٣. أن تقدم سلطة النقد الفلسطينية تقديم الدعم الكامل للبنوك المحلية الفلسطينية بوسائل مختلفة، من أهمها فتح حسابات مؤسسات القطاع العام لديها، تخفيض راس المال التأسيسي ووضع قوانين تحمي من خلالها البنوك من استرجاع حقوقها من المقترضين، خاصة بان نتائج الدراسة أظهرت عدم ارتقاء الدعم من قبل سلطة النقد الفلسطينية للبنوك المحلية إلى المستوى المطلوب.

المراجع العربية

- (١) إبراهيم، علي، والحمداني، إبراهيم، "مؤسسات مالية متخصصة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (١٩٩٠).
- (٢) سلطة النقد الفلسطينية، "النشرة الإحصائية السنوية"، رام الله، فلسطين، (٢٠٠١).
- (٣) غرايبة، محمد، أبو عاقولة، محمد، "التأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع المصرفي الأردني"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٤(١)، (١٩٩٧).
- (٤) الحناوي، محمد، والسيدة، عبد السلام، "المؤسسات المالية"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، (٢٠٠٠).
- (٥) الدويك، عبد القادر، "دور الجهاز المصرفي الأردني في ضوء الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية على الاقتصاد الوطني"، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، عمان، الأردن، (١٩٩٦).

٦) عبادي سليمان، "خدمات التسليف في البنوك التجاري العاملة في فلسطين"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، (١٩٧٦).

المراجع الأجنبية

- 7) Hempel, George, Simonsons, Donald, "Bank management", **4th ed**, John Wiley & Sons Inc., USA, (1994).
- 8) Sekaran, UMA, "Research Methods for Managers, A-skill building approach", John Wily and Sons, Inc. NY, (1984).
- 9) Jepuier, Nicolas, Yao, Stuttu, "Banking and the-promotion of Technological Development", Macmilan Press Ltd., (1989).
- 10) Eales, Brian, "Financial Risk Management", MC Graw, Hill Book Company, New York, (1995).